

مادة (٣) : يلغى البند (٢/ب) من المادة (٤) من القرار الوزارى رقم ٩٨/١١ المشار إليه ، كما يلغى البند (٢/ب) من رابعاً من القرار الوزارى رقم ٩٨/١٢ المشار إليه .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

يحيى بن محفوظ المندى

وزير التعليم العالى

صدر في : ٢٠ من صفر ١٤٢١

الموافق : ٢٤ من مايو ٢٠٠٠ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (١٧٣)
الصادرة في ١٧/٦/٢٠٠٠ م

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٠/٣٤

بإصدار اللائحة التنظيمية

للكليات والمعاهد العليا الخاصة

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٩٩/٤٢ في شأن إنشاء الكليات والمعاهد العليا
ال الخاصة ،

وإلى اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد الخاصة الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٦/٩ ،

وإلى موافقة مجلس التعليم العالى بجلسته رقم (١) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٣ ،

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

مادة (١) : ي العمل بأحكام اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد العليا الخاصة المرافقة .

مادة (٢) : تلغى اللائحة التنظيمية للكليات والمعاهد الخاصة المشار إليها ، كما يلغى كل من يخالف أو يتعارض مع أحكام اللائحة المرافقة .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

يحيى بن محفوظ المنذري

وزير التعليم العالي

صدر في : ٣٠ من صفر ١٤٢١ -

الموافق : ٣ من يونيو ٢٠٠٠ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٧٣)

الصادرة في ١٧/٦/٢٠٠٠ م

اللائحة التنظيمية للكليات

والمعاهد العليا الخاصة

مادة (١) : يقصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة - بالكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرین كل منها ، ما لم يرد نص على خلاف ذلك ، أو يقضى سياق النص غير هذا المعنى :

١ - الماجستير : مجلس التعليم العالي .

٢ - الوزارة : وزارة التعليم العالي .

٣ - الوزير : وزير التعليم العالي .

٤ - مؤسسة التعليم العالي : الكليات الجامعية الخاصة والكليات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة .

أ - الكلية الجامعية الخاصة : هي التي تقدم برنامجاً

أو برامجين تعليميين بفروعهما وتقبل الحاصلين

على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من

المؤهلات العلمية ويحدد النظام التعليمي لها مدة

دراسة البرنامج الذي يؤدي للحصول على الدرجة

الجامعية الأولى أو ما يليها من الدرجات .

ب - المعهد العالي الخاص : هو الذي يقدم برنامجاً

تعليمياً متخصصاً يشمل التدريب العملي ، ويقبل

الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما

يعادلها من المؤهلات العلمية ، ولا تقل مدة

الدراسة فيه عن عام واحد ولا تزيد على أربعة

أعوام تؤدي للحصول على شهادة الدبلوم أو
الدرجة الجامعية الأولى .

ج - الكلية الخاصة : هي التي تقدم برامج تعليمية أو
فنية مختلفة بفروعها وتقبل الحاصلين على
الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من المؤهلات
العلمية ولا تقل مدة الدراسة بها عن عام واحد ولا
تزيد على ثلاثة أعوام تؤدي للحصول على شهادة
الدبلوم .

٥ - المؤسسة التعليمية : مؤسسة التعليم العالي الخارجية أو المحلية المرتبط بها
أكاديمياً والمعترف بها من الوزارة .

٦ - الموافقة : الموافقة على إنشاء مؤسسة التعليم العالي بموجب أحكام
هذه اللائحة وتصدر بقرار من المجلس .

٧ - الممؤسس : الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى القيام بإنشاء
مؤسسة التعليم العالي .

٨ - المعايير : الأسس والضوابط المطلبة للاعتماد العام أو الخاص التي
تضاعها لجان خاصة ويتم بموجبها تقييم مؤسسة التعليم
العالي .

أ - الاعتماد العام : تقييم مؤسسة التعليم العالي واعتبارها
مؤهلة لتدريس البرامج التعليمية المتفق عليها ، ويصدر
هذا الاعتماد بقرار من الوزير .

ب - الاعتماد الخاص : تقييم مؤسسة التعليم العالي
واعتبارها مؤهلة لتدريس تخصصات معينة في البرامج
التعليمية المتفق عليها من الوزارة ، ويصدر هذا
الاعتماد بقرار من الوزير .

مادة (٢) : يكون إنشاء مؤسسة التعليم العالي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه
اللائحة ، ولا يجوز لأية مؤسسة ممارسة نشاطها قبل صدور الموافقة عليها .

مادة (٣) : تهدف مؤسسة التعليم العالي إلى تحقيق ما يأتي :

أ - إعداد القوى البشرية الوطنية المؤهلة التي تحتاج إليها السلطة في خططها للتنمية
في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ب - تشجيع البحوث والدراسات العلمية وتقديم الاستشارات للغير .

مادة (٤) : يشكل الوزير لجاناً خاصة رئيسية وفرعية لتقدير ومتابعة مؤسسة التعليم العالي
ووضع المعايير والتأكد من الإلتزام بها .

وعلى مؤسسة التعليم العالي تمكين هذه اللجان من الاطلاع على جميع السجلات
والبيانات والإحصاءات وغيرها لإنجاز مهامها .

مادة (٥) : يقدم المؤسس طلب إنشاء مؤسسة التعليم العالي إلى الوزارة على النماذج المعدة لذلك
مرفقاً بها ما يأتي :

أ - السيرة الذاتية للمؤسس .

ب - تعريف بأهداف مؤسسة التعليم العالي .

ج - دراسة جدوى فنية واقتصادية من جهة استشارية متخصصة .

د - بيان بالبرامج وسميات الدرجات العلمية .

هـ - رسالة تفاصيل بالإرتباط مع المؤسسة التعليمية .

مادة (٦) : تتولى الوزارة دراسة طلب إنشاء مؤسسة التعليم العالي وذلك بعد التحقق من إستيفاء
الشروط والضوابط الموضوعة ، ويقوم الوزير برفع تقرير للمجلس مشفوعاً
بملاحظاته .

وعلى الوزارة إخطار المؤسس بقرار المجلس في موعد غایته ستة أشهر من تاريخ
تقديم طلب إنشاء المؤسسة .

مادة (٧) : يجب على المؤسس بعد إخطاره بقرار المجلس بالموافقة ، إنشاء المباني والمرافق
والتجهيزات اللازمة وفق المعايير الموضوعة خلال مدة لا تجاوز خمسة أعوام وذلك
اعتباراً من تاريخ هذا الإخطار .

مادة (٨) : يكون لمؤسسة التعليم العالي عميد متفرغ من ذوى المؤهلات العلمية والخبرات الإدارية

المناسبة لخصصات المؤسسة ، ويكون مسؤولاً مسؤولة مباشرة أمام الوزارة عن كل ما يتعلق بالنواحي العلمية في المؤسسة .

مادة (٩) : يشترط أن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس من ذوى المؤهلات الجامعية أو المهنين المتخصصين وذلك وفق المعايير الموضوعة لمؤسسة التعليم العالى .

مادة (١٠) : يشترط أن لا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس من المترغبين عن ثلث الأعضاء على أن يكون عددهم مناسباً لأعداد الطلاب الدارسين وذلك وفقاً للقواعد المتعارف عليها في هذا الشأن .

مادة (١١) : يحدد نصاب التدريس لعضو هيئة التدريس وفقاً للمعايير الموضوعة لمؤسسة التعليم العالي .

مادة (١٢) : يشترط الحصول على موافقة الوزارة بالنسبة للمرشحين لشغل وظائف التدريس والوظائف المساعدة لها .

مادة (١٣) : يشترط الحصول على موافقة الوزارة على البرامج والخطط الدراسية والمناهج والمقررات الدراسية التي تضعها مؤسسة التعليم العالي.

مادة (١٤) : تلتزم مؤسسة التعليم العالي بتوفير الأجهزة والكتب والمراجع العلمية المطلوبة لتدريس المناهج الدراسية .

مادة (١٥) : تلتزم مؤسسة التعليم العالي بتطبيق النظام الدراسي للمؤسسة التعليمية ، والذي على أساسه صدرت الموافقة .

وعلى مؤسسة التعليم العالى الحصول على موافقة الوزارة على أى تعديلات فى هذا الشأن .

مادة (١٦) : يجب أن تتوفر عند إنشاء مؤسسة التعليم العالي الشروط والمواصفات والمعايير الموضوقة وذلك لضمان تطبيق البرامج الدراسية .

مادة (١٧) : لا يجوز لمؤسسة التعليم العالي زيادة المصروفات الدراسية الموافق عليها لأى برنامج دراسي إلا بعد الحصول على موافقة الوزير ، وقبل بداية العام الدراسي بثلاثة أشهر .

مادة (١٨) : يجوز لمؤسسة التعليم العالي تقديم مقررات دراسية أو برامج صيفية علمية وعملية على أن لا تقل مدة البرنامج التعليمي للمقررات الدراسية عن ثمانية أسابيع وذلك كله بعد إخطار الوزارة.

مادة (١٩) : تنشأ بمؤسسة التعليم العالي وحدة لشؤون الطلاب والامتحانات تكون مهمتها قيد وتسجيل وحذف وتبدل المواد والامتحانات ، وكذلك تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية الطلابية والإشراف عليها .

مادة (٢٠) : تخطر مؤسسة التعليم العالي الوزارة بموعد تسجيل الطلاب والبرامج الدراسية المقدمة ، ويكون القبول وفقاً للضوابط التي تضعها مؤسسة التعليم العالي وطبقاً لسياسات القبول التي يحددها المجلس .

مادة (٢١) : تحدد مؤسسة التعليم العالي مدة بداية التسجيل ونهايته وعلى أن لا تجاوز أربعة أسابيع من تاريخ بدء التسجيل ، ولا يجوز قبول الطلاب بعد إنتهاء مدة التسجيل .

مادة (٢٢) : تحدد مؤسسة التعليم العالي مواعيد بداية ونهاية كل فصل دراسي وتلتزم بها ، على أن لا تقل مدة الفصل الدراسي الواحد عن ستة عشر أسبوعاً بما في ذلك امتحانات نهاية الفصل الدراسي ، أو اثنين وثلاثين أسبوعاً للعام الدراسي الواحد كحد أدنى .

مادة (٢٣) : تقدم مؤسسة التعليم العالي في موعد لا يجاوز الأسبوع السادس من بداية كل فصل دراسي تقريراً مفصلاً للوزارة عن الطلاب وتفاصيلهم وعدد هيئة التدريس والهيئة الإدارية .

مادة (٢٤) : يتعين على مؤسسة التعليم العالي تزويد كل طالب في بداية كل فصل دراسي برسالة قبول قيده في المواد التي قام بالتسجيل فيها ، وتزويده بتقديراته ونتائجها في نهاية كل فصل دراسي .

مادة (٢٥) : تلتزم مؤسسة التعليم العالي بتطبيق نظام الامتحانات الذي تضعه المؤسسة التعليمية .

مادة (٢٦) : تمنع مؤسسة التعليم العالي الشهادات للطلاب الناجحين وذلك بعد اعتمادها من المؤسسة التعليمية والتصديق عليها من الوزارة .

مادة (٢٧) : تلتزم مؤسسة التعليم العالي في اتفاقها مع المؤسسة التعليمية في حالة رغبة الطالب
مواصلة التعليم في هذه المؤسسة حساب مدة دراسته في مؤسسة التعليم العالي
وإكمال دراسته في المستوى المناسب في المؤسسة التعليمية .

مادة (٢٨) : يكون لمؤسسة التعليم العالي نظام داخلي أساسي توافق عليه الوزارة يتضمن على
وجه الخصوص الأهداف ونظام الدراسة في المؤسسة حسب البرامج الموافق عليها
ومسمى الدرجات العلمية التي تمنحها وصلاحيات مجلس إدارة المؤسسة وال المجالس
الأخرى وشروط شغل وظائف هيئة التدريس والهيئة الإدارية ومكونات النظام
التعليمي والإداري .

مادة (٢٩) : لا يجوز لمؤسسة التعليم العالي فض الإرتباط الأكاديمي ب المؤسسة التعليمية أو عقد
إرتباط جديد إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة على ذلك .

مادة (٣٠) : تعتبر الموافقة على إنشاء مؤسسة التعليم العالي شخصية ولا يجوز التنازل عنها لأى
شخص إلا بعد موافقة المجلس على ذلك وفي حالة مخالفة هذا الحكم تعتبر الموافقة
لاغية .

مادة (٣١) : لا يجوز غلق مؤسسة التعليم العالي أو وقف الدراسة بها أو وقف قبول الطلاب فيها
إلا بقرار من الوزير وذلك بعد العرض على المجلس .

وفي حالة صدور قرار الغلق يتحمل المؤسس تكلفة إجراءات نقل الطلاب إلى
مؤسسة تعليم عالي أخرى مماثلة .

مادة (٣٢) : يمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة أمام الوزارة والجهات الرسمية كما يمثلها في
علاقتها مع الغير .

مادة (٣٣) : لا يجوز لمؤسسة التعليم العالي قبول التبرعات والوصايا والهبات والمنح إلا بعد
موافقة الوزارة .

مادة (٣٤) : في حالة مخالفة مؤسسة التعليم العالي لأى حكم من أحكام هذه اللائحة ، تقوم
الوزارة بإذنار المؤسسة كتابة لإزالة المخالفة خلال المدة المحددة في الإنذار ، فإذا لم
تقم بإزالتها خلال تلك المدة المحددة أو تكررت المخالفة أذنرتها الوزارة إنذاراً

نهائياً ، وفي حالة استمرار المخالفة يجوز إتخاذ إحدى الإجراءات الآتية :

أ - وقف قبول طلاب جدد في تخصص واحد أو أكثر في مؤسسة التعليم العالي

لمدة عام دراسي أو أكثر .

ب - وقف قبول طلاب جدد في مؤسسة التعليم العالي لمدة عام دراسي أو أكثر .

ج - غلق مؤسسة التعليم العالي .

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٠/٣٨

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٣٦ بتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرر

مادة (١) : على كل من يرغب من العمانيين في الدراسة خارج السلطنة مراجعة وزارة التعليم العالي للتأكد من إن المؤهلات والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعه أو المؤسسه التعليمية التي يريد الالتحاق بها معترف بها في السلطنه .

مادة (٢) : على كل عماني حاصل على درجة علمية بعد المرحلة الجامعية الأولى من خارج السلطنه طلب تسجيلاها بوزارة التعليم العالي ، ويتم التسجيل بعد تقييم الدرجة العلمية ومعادلتها والتصديق عليها .

ولا يجوز لأى عماني استخدام اللقب العلمي الذى يقابل الدرجة العلمية المشار إليها فى المعاملات والوثائق إلا بعد تسجيلاها فى الوزارة .

مادة (٣) : على وزارة التعليم العالي أن تنشر في نهاية كل عام ميلادي في الصحف المحلية قائمة بأسماء العمانيين الحاصلين على درجة الدكتوراه من خارج السلطنه المسجلة لديها وفقاً للمادة (٢) من هذا القرار .